مسرح الجريمة: كتاب مهم في علم الجريمة

"بين التحليل الأدبي والواقع القانوني" تأليف لواء دكتور/ أحمد البكري

عرض وتقديم وتحليل

أ.د. أحمد عبد اللاه الشيمي أحمد

أستاذ الأدب الإنجليزي- كلية الآلسن- جامعة بني سويف

المستخلص:

تعرض هذه المقالة كتاب 'مسرح الجريمة' للواء الدكتور أحمد البكري، وهو الجزء الأول من كتاب "علم الجريمة". يقسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول رئيسية، وعدد كبير من المباحث والمطالب تزيد على المائة والخمسين، ويقع الكتاب في مئتين وسبعين صفحة من القطع المتوسط، ومعنى ذلك أنه لا يميل إلى الإطالة أو الإسهاب في كل نقطة يتناولها، وإنما يميل إلى التركيز والتكثيف. يهدف هذا المقال إلى عرض الكتاب، وتحليل مادته، وإظهار الجهد الفكري فيه، والوصول إلى مدى إسهامه في إثراء المكتبة العربية في تخصصه، وكذلك مدى إضافته لعلوم الجريمة ومسرحها، وهل له فائدة للقارئ العام غير المتخصص. وسوف ينتهي عرضنا للكتاب بخاتمة نطرح فيها بعض الأسئلة المستقبلية التي جاءت من وحي قراءتنا لهذا الكتاب المهم.

(ISSN: 2536 - 9555)

غلاف الكتاب

مقدمة

مسرح الجريمة من العناصر المهمة في علم الإجرام، والواقع أن تخصصي في الأدب يجعلني أبدو بعيدًا عن هذا العلم الذي ينتمي إلى علوم الشرطة العلمية والتقنية، وفيه مؤلفات كثيرة ورسائل أنجزها أصحابها في كليات الحقوق ومدارس القانون في مصر وغيرها من الدول، ولكن الأدب لا ينفصل عن هذا العلم انفصالاً تامًا، وهناك نوع أدبي معروف في الرواية وهو "رواية الجريمة *crime novel*"، ويندرج تحته أنواع أخرى فرعية، فهناك الرواية البوليسية التي مهد لها "إدجار آلن بو" وأرسى قواعدها "كونان دويل" صاحب شخصية شرلوك هولمز، وصاحب كتاب "جريمة الكونغو"، ثم جاءت "أجاثا كريستي" لتعمل على ترسيخ هذا النوع الأدبي أيضًا في النصف الثاني من القرن العشرين، حتى بني كثير من الكُتّاب مجدهم على هذا النوع من الروايات البوليسية، أو رواية الغموض أو السر، ولدينا من هؤلاء عمالقة مثل "جون لوكاريي" الإنجليزي (ت: ٢٠٢٠) وروايته التي تدور حول محاولات المحقق المضنية لكشف السر. وأغلب كُتّاب دراما الجريمة يركزون على التحقيق الجنائي. وفي مصر نذكر كُتابًا متألقين في هذا المجال منهم: صالح مرسي وأحمد خالد توفيق، وقد كتب نجيب محفوظ في هذا الباب روايتي "السراب" و"اللص والكلاب". ولكن في مصر كتاب آخرون تخصصوا لرواية مسرح الجريمة؛ منهم أحمد مراد في روايتيه "الفيل الأزرق" و"تراب الماس"، وحسن الجندي في روايتيه: "الجزار" و"مكتب التحقيقات"، وشريف شوقي في روايته: "المكتب رقم ١٩"، وكذلك نهى داوود في روايتيها "جثتان والثالثة عند قدمي" و"جريمة العقار رقم ٤٧"، وعز الدين شكري في روايته "جريمة في الجامعة"، وخالد أمين في روايته: "جرائم الغراب السبع"، وعلى رأسهم نبيل فاروق صاحب سلسلة روايات مسرح الجريمة، وغيرهم من الذين خرجوا من عباءة "أجاثا كريستي" (١٨٩٠– ١٩٧٦) صاحبة الروايات البوليسية الكثيرة التي حققت رواجًا كبيرًا في القرن العشرين وحتى اليوم، أشهرها رواية "الجثة في المكتبة"، و"جريمة في قطار الشرق السريع"، و"جريمة في بلاد الرافدين"، و"لغز الجريمة الغامضة"، و"خلف هذه الأبواب" وغيرها. ومن عناوين هذه الروايات نجد أنها تركز على 'مسرح الجريمة' بوصفه المكان المثير الذي تحدث فيه الأحداث وتنطلق

(ISSN: 2536 - 9555)

التحقيقات. وقد سجل كتاب "ألف ليلة وليلة" الكثير من الجرائم التي وصف مسرح جريمتها بدقة(١).

والواقع أن الكتابة في الجريمة ومسرحها لن يتوقف، أو قل إنه علم متحرك مع الزمن بما يحمله من تغييرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، فمسرح الجريمة في القرن العشرين غير مسرح الجريمة في القرن التاسع عشر. وطرق جمع الأدلة وتوثيقها والتحقق من صحتها في القرن الحالي غير ما كانت عليه في العصور السابقة. فلكل عصر خصائصه، كما لكل جريمة مسرحها، ونحن نعيش اليوم في عصر "تكنولوجيا المعلومات، ومع طغيان استخدام التقنيات الحديثة والتقدم العلمي، ودخول الرقمنة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، فضلاً عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات الأمن الداخلي والخارجي، كان من الطبيعي أن يصاحب هذا التقدم ظهور جرائم مستحدثة تختلف عن الجرائم التقليدية محل التجريم في التشريعات العقابية، حيث لم تستطع التشريعات والاجتهادات الفقهية وضع تعريف موحد لهذه النوعية من الجرائم، وإن كانت هذه النوعية من الجرائم تتسم بالعديد من الخصائص التي تميزها عن الجرائم التقليدية. فقد أخذت أساليب الجريمة تتطور بتطور المجتمع الذي وقعت فيه، فالجرائم الآن أكثر تنظيمًا، كما يُستخدم المجرمون الوسائل العلمية والتكنولوجية في ارتكاب جرائمهم"(٢).

عرض الكتاب وتحليله

كتاب "علم الجريمة" للواء دكتور أحمد البكري تناول في جزئه الأول عن "مسرح الجريمة" بالكثير من الموضوعات التي تهم الباحث المتخصص والقارئ العام أيضًا. وهو صادر عن دار سما للنشر عام ٢٠٢٥، أوائل هذا العام. وقد سبقه كُتّابٌ آخرون كتبوا في هذا الموضوع، منهم مثلاً كتاب: "معاينة مسرح الجريمة" للدكتور/ هشام عبد الحميد فرج، الصادر عن منتدى إقرأ الثقافي (٢٠٠٧)، وكتب أخرى ومراجع كثيرة استعان بها الدكتور البكري وسجلها في آخر الكتاب.

ومعروف أن الجريمة علم بيني التخصصات، أي من العلوم التي تتداخل معها علوم أخرى، أو تستعين هي بعلوم أخرى، منها علم النفس وعلم الاجتماع، وعلوم

أخرى كما يقول الباحث: "يستعين المحقق في الجريمة بعلم التشريح في تحديد أسباب الوفاة وزمنها، وبعلم البيولوجيا في التعرف على فصائل الدم والحمض النووي والبقع الدموية المختلفة، وعلم البصمات في التعرف على شخصية الجاني والعلوم الطبيعية والكيميائية في تحليل المواد العضوية وغيرها"(٣).

وقد سبق الكاتب الدكتور البكري في هذا الطرح العالم الفرنسي "إدمون لو كارد" *Edmond Locard* أستاذ الطب الشرعي ورجل القانون ومؤسس أول مختبر للشرطة العلمية في العالم بمدينة ليون عام ١٩١٠. وقد نادى لوكارد بضرورة اعتماد المعطيات العلمية في كشف غموض الجريمة بحيث لا ينبغي الاكتفاء فقط بعلم الطب الشرعي، بل يجب فتح المجال للعلوم الطبية الأخرى، فقام بوضع حيز لتطبيق هذا المبدأ العلمي الذي يقضي بأن "كل فرد بمناسبة القيام بأفعاله الإجرامية في مكان معين يترك ويأخذ معه آثارًا تتعلق بالدم والعرق والغبار والأنسجة والشعر وغيرها، وهذه الآثار تختلف في طبيعتها، فقد تكون فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية، وعندما توضع قيد الفحص والتحليل، ستكشف سر الجريمة"(٤). إنه يركز هنا على مسرح الجريمة وما قد يفشيه من أسرار الجاني.

ولمسرح الجريمة تعريفات علمية كثيرة، وقد أسهم في تعريفه الكثير من فقهاء الجريمة والباحثين، فيعرفه طه متولي بأنه: "كل مكان ارتُكِبت فيه جريمة"، ويعرفه الكاتب محمد العربي مشرق بأنه: "المكان الذي جرت فيه أطوار النشاط الإجرامي للجاني أو وُجِدت فيه آثار الجريمة، ويبدأ منه عمل الضبط القضائي والشرطة التقنية والعلمية قصد البحث عن واقع الآثار التي خلفها الجاني في مسرح الجريمة، والتي تُعد بمثابة الشاهد الصامت الذي يفيد البحث بمعلومات مؤكدة لا يخونها التعبير ولا تنال منها المؤثرات الاجتماعية، وتتصف بالثبات والدوام"(٥).

وهناك من يتوسع في تعريف مسرح الجريمة، فيرى أن مسرح الجريمة قد يمتد إلى أبعد من المكان الذي حدثت فيه الجريمة، فيرى الكاتب العميد دكتور محمد عنب أن هناك "الظهور الحكمي أو الاعتباري على مسرح الجريمة وقت الارتكاب حتى لو لم ير الشخص أو يسمع الواقعة، لكنه يقف على مسافة مناسبة أثناء ارتكاب زملائه الجريمة ليشد من أزرهم أو لإعاقة الشرطة المفاجئة لهم، فمن يقف على قمة جبل

(ISSN: 2536 - 9555)

على مسافة ثلاثين أو أربعين ميلاً أثناء ارتكاب الجريمة ويمكنه تنبيه زملائه عند الخطر يُعد فاعلاً أصليًا، وأيضًا من يقف بالقرب من مكان الجريمة لإنذار زملائه يُعد فاعلاً أصليًا ويمتد إليه مسرح الجريمة"، ويرى الكاتب نفسه أن العالم أميل إلى التوسع في مسرح الجريمة بحيث يمتد إلى كل من له دور رئيسي أو ثانوي مسهل ومعاصر للارتكاب، وبهذا يمتد المسرح إلى المساهمين التبعيين الذين لهم دور أثناء ارتكاب الجريمة ولو لم يقتضي الأمر الظهور بمكان ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون المساهم على علم وصلة بارتكاب الجريمة، ويقوم بدور لتسهيل ارتكاب السلوك الإجرامي، كمن يقوم باصطحاب شخص للنزهة معه في الإسكندرية لحين قيام من اتفقوا معه بسرقة منزله في القاهرة"(٦).

إذًا فمسرح الجريمة يمكن أن يتجاوز المكان أو الرقعة الجغرافية التي وقعت فيها أحداث الجريمة، فقد يتسع هذا المسرح لكي يشمل الفاعلين في الجريمة حتى لو كانوا بعيدين عن مكان الارتكاب، فقد يشمل المحرضين والمشجعين. ويُعرِّف الدكتور معجب معدي الحويقل مسرح الجريمة: "أنه المكان الذي انتهت فيه أدوار النشاط الإجرامي للجاني، ويبدأ منه نشاط المحقق الجنائي وأعوانه بقصد البحث عن الجاني من واقع الآثار التي خلفها في مسرح الجريمة"(٧). وربما يقصد الكاتب هنا ما يسميه الباحثون في مسرح الجريمة "النطاق الشخصي لمسرح الجريمة" ويقصد به "كل شخص له علاقة بمسرح الجريمة سواء كان المجني عليه أو الجاني أو المترددين على مسرح الجريمة بحكم علاقته بمكان الجريمة أو بحكم مهنتهم أو من تصادف وجوده على مسرح الجريمة حال ارتكابها"(٨).

إذًا يدعونا هذا الكتاب، "مسرح الجريمة"، إلى الاهتمام بالعلاقة بين البيئة والجريمة، وخاصة بعد الحديث عن نظرية النوافذ المكسورة "حيث يُعد وجود نوافذ مكسورة كثيرة في تلك المباني دليلاً على انعدام الأمن أو الضبط الأسري والاجتماعي في نظر المجرمين، فتصبح هذه الأوضاع دافعًا لارتكاب الجرائم في مثل هذه البيئات(٩). والحديث عن الجغرافيا والجريمة قديم أيضًا، كتب فيه كثيرون منذ عقود فيما يعرف بـ *Geography of the Crime* وهو علم فرعي في علم الجغرافيا، كما يشير الدكتور محمد مدحت أن عالم الجغرافيا "كيث هاريس" من أوائل من كتبوا في

جغرافية الجريمة، ومن ذلك كتابه المعنون بـ: " *The Geography of the Crime and Justice in USA*" وغيره من الدراسات"[١٠].

ومن الذين توسعوا في مفهوم مسرح الجريمة الباحث هوزان حسن محمد الذي "يرى أن مسرح الجريمة لا ينحصر في المكان الذي نُفِذ فيه السلوك المادي المكوِّن للجريمة، بل يمتد إلى خارج المكان، بحيث يشمل كل الأماكن التي وقع فيها أي نشاط يرتبط بالجريمة؛ فمسرح جريمة القتل– مثلاً، ووفق هذا الاتجاه– يمتد إلى مكان إخفاء جثة القتيل، وسكن القاتل إذا أخفى فيه ملابسه الملوَّثة بالدماء. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جريمة السرقة؛ فمن الممكن أن يمتد مسرح الجريمة إلى مكان إخفاء الأموال المسروقة، وإن كان مكان إخفاء جثة القتيل، ومكان إخفاء الأموال المسروقة لا يعدان مسرحًا حقيقيًا ورئيسيًا لجريمتي القتل والسرقة، بل مكان ملحق بمسرح الجريمة الحقيقي، ما دام أنه يمكن ربط الآثار التي تم العثور عليها في مكان إخفاء الجثة والأموال المسروقة بالآثار التي تم العثور عليها في المسرح الحقيقي للجريمة لهاتين الجريمتين[١١].

وواضح أن الحيرة سائدة في تعريف مسرح الجريمة؛ وربما كان ذلك لأن كل جريمة لها ظروفها الخاصة، ولها مسرحها الخاص، ولأن المحققون الجنائيون يكتشفون مع كل جريمة أن التعريفات السابقة لمسرح الجريمة لا تكفي، فقد ظل مصطلح "مسرح الجريمة" يقتصر على المكان الذي حدثت فيه الجريمة، ولكن قد يكون للجاني معاونين موجودين في أمكنة أخرى غير مسرح الجريمة المباشر، يجب أن يمتد مسرح الجريمة ليشملهم، ولذا نجد أن الدكتور هوزان حسن محمد يصل إلى تعريف يحسبه شاملاً لمسرح الجريمة بأنه: "المكان الذي يرتكب فيه الجاني جريمته بكل تفاصيلها ومراحلها، وكل مكان تُوجد فيه آثار مرتبطة بالجريمة، والأماكن الأخرى التي يمارس فيها المسهمون معه نشاطهم الإجرامي، وفق ما هو مرسوم لهم مسبقًا في خطة الجريمة، وسواء تخلفت عن هذه الممارسة آثار مادية أو لا وسواء كانت هذه الأماكن متصلة بعضها ببعض، أو متباعدة بعضها عن بعض"[١٢].

هذه تعريفات من بين تعريفات كثيرة استعرضها الدكتور البكري في كتابه، وخلص إلى تعريف أقرب إلى الشمول والاختصار، فيقول إنه: "ذلك المكان (الرقعة

(ISSN: 2536 - 9555)

الجغرافية) أو مجموعة الأماكن التي طرقها الجاني أو مارس فيها الخطوات التنفيذية لارتكاب جريمته أو جزء منها، أو وُجِد فيها جسم الجريمة أو أي جزء منه، وحدث بمكوناته أو محتوياته سواء كانت مادية أو غير ذلك عبث من الجاني أو الأدوات التي استخدمها في ارتكاب الجريمة عن قصد أو بدون قصد أو تخلف بها عن الجاني أثرًا ماديًا أو غير مادي، وتنبثق منه الأدلة كافة التي تعطي الخيط الأول للقائم بالتحقيق في الوصول إلى الجاني أو المساعدة في الوصول إليه أو المساهمة في كشف غموض الجريمة وكشف النقاب عن الأدلة المؤيدة للاتهام(١٣).

وواضح أن الكاتب يريد أن يصل إلى التعريف الشامل لمسرح الجريمة بعد أن استعرض الكثير من التعريفات السابقة، وجاء تعريفه موجزًا ومجملاً في نفس الوقت. وقد عرفنا من روايات الجريمة التي ذكرناها أن مسرح الجريمة من أهم العناصر في هذا العلم، وصلة علم الجريمة بعلم النفس قديمة، فالجريمة إنما يرتكبها الجاني بدافع من نفسه، ربما يكون مدفوعًا بالحقد أو مدفوعًا بجنون الشك كما حدث في القصة القصيرة التي ألفها الأمريكي "إدجار ألان بو" (١٨٠٩ – ١٨٤٩) بعنوان "القلب المذعور" (١٨٤٣)؛ حيث يرتكب الجاني جريمة قتل جاره العجوز، وعندما ينجح في تقطيع الجثة إلى أجزاء ودفنها تحت بلاط حجرة نومه، ويأتي المحققون ولا يجدون أي أثر للجريمة، ولكن الجاني نفسه يسمع صوتًا يرتعد له جسده كله، ولا يسمع هذا الصوت غيره، إنه يسمع دقات قلب القتيل عالية مدوية في داخله، وعندما يُلح الصوت عليه يعترف أمام البوليس ويقر بذنبه. وإذا كان الكاتب (الدكتور البكري) يرى أن مسرح الجريمة هو "مجموعة الأماكن التي طرقها الجاني أو مارس فيها الخطوات التنفيذية لارتكاب جريمته أو جزء منها" فإن الجاني قد يطرق أماكن كثيرة جدًا في رحلته قبل الارتكاب واثنائها وبعدها. والحق أن باحثين كثر يغفلون مسرح الجريمة الذي طرقه الجاني قبل الارتكاب وبعده. فمسرح الجريمة الذي يمر به الجاني قبل ارتكاب الجريمة هو المكان الذي يعتقده مثاليًا لنقطة الانطلاق.

ويدرك الدكتور البكري في كتابه أن للجريمة أركانًا كثيرة، منها مكان الجريمة أو ما يسميه "نطاق مسرح الجريمة"، وهنا يبدأ جمع الأدلة وتوثيق المشهد وتحليل المكان وتوثيق النتائج. ويختلف مسرح الجريمة حسب طبيعة الجريمة نفسها، فيحدد له

الكاتب أنواعًا مختلفة، فهناك مسرح الجريمة الإرهابية، ومسرح الجريمة الإشعاعية أو النووية، كالجريمة التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العام ١٩٤٥ حين ألقت قنبلتين نوويتين على مدينتي "هيروشيما" و"ناجازاكي" في اليابان، وما زال مسرح الجريمة قائمًا إلى اليوم شاهدًا على الجناة.

ويخصص الكاتب جزءًا مطولاً عن مسرح الجريمة الافتراضي (الإلكتروني)[١٤] ويقول إن مسرح هذه الجرائم الإلكترونية هو:"الحواسب وشبكات الإتصالات المختلفة" وهو مسرح معقد يتطلب كما يقول الكاتب: "ضرورة إلمام المحقق بالموضع المحتمل للأدلة والشكل أو الهيئة التي يكون عليها، والتمكن من تجسيد الأدلة في صورة مادية بنقلها– إذا أمكن– في أوعية ورقية يمكن للقاضي مطالعتها وفهمها"[١٥]. وهو يتوقف عند الصعوبات التي تواجه العاملين في مجال الجريمة الإلكترونية؛ لأن لمسرح الجريمة الالكترونية طبيعة خاصة وللمجرم الإلكتروني طبيعة خاصة أيضًا. والحقيقة أن المسرح في الجريمة الإلكترونية قد يضم الجاني والمجني عليه دون أن يرى بعضهم بعضًا، وتلك هي المعضلة التي أشار إليها الكاتب وشرحها بإيجاز. ويرى الكاتب أن معاينة مسرح الجريمة الإلكترونية من الأمور الصعبة جدًا تتطلب من المحقق أن يكتسب المهارات المطلوبة لنجاح معاينته.

وهناك آخرون أسهموا بتعريفات لمسرح الجريمة الإلكترونية، أو المعلوماتية، منها تعريف الباحثة 'آيت حمودة' بأنه: "كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها"[١٦]. ثم تنهي تعريفها بربطها بالحاسب الآلي وكفى، فتقول: "هي كل أشكال السلوك غير المشروع أو الضار بالمجتمع والذي يُرتكب باستخدام الحاسب الآلي"[١٧] ولكن الدكتور البكري لا يقصر مسرح الجريمة الإلكترونية على الحاسب الآلي وحده، وإنما ذكر شبكات الاتصال المختلفة من موبايل وتليفون وغيرها من تلك الأدوات الحديثة.

وفي تركيزه على الجريمة المعلوماتية يلفت الكاتب انتباهنا إلى أهمية المعلومات، وخطورة هذا العصر الذي نعيش فيه؛ فهو عالم أصبحت فيه المعلومات أهم كنز يمتلكه الإنسان، ومجال تنافس لا مساحة فيه للضعيف، والغريب أن هذا التحذير أطلقه كاتب آخر ذو شأن (أحمد بهاء الدين) في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين

(ISSN: 2536 - 9555)

في مقالته الافتتاحية في مجلة العربي العدد ديسمبر من العام ١٩٨١، حيث قال: "لم تعد صناعة السيارات والقطارات وحتى الطائرات، مثلاً، هي صناعة المستقبل، ... المستقبل في صناعة الكومبيوتر وكل أجهزة الدقة والتصويب والحساب وتخزين المعلومات والحصول عليها بضغطة على زر ... السباق في هذا المجال هائل ومخيف ... إن السياسة معلومات، والحرب معلومات، والبحث معلومات، والتأليف معلومات والصناعة والاختراع معلومات"(١٨). نبهنا أحمد بهاء الدين على صفحات العربي منذ ما يقل قليلاً عن نصف قرن، إلى أهمية المعلومات، وأن من يتجاهلها أو يجهلها سيتخلف عن العصر. ولكن إذا كان عدم اللحاق بعصر المعلومات جريمة يمكن أن تُخرج مرتكبها من ركب العصر، فإن الجرائم التي ارتبطت بالحاسب الآلي كثيرة ومتنوعة أيضًا.

لقد أصبحت الجرائم تُقسّم إلى نوعين بعد ظهور الحاسب الآلي؛ فصار هناك الجرائم التقليدية والجرائم الإلكترونية التي انتشرت كما تقول "هند نجيب" "مع انتشار ثقافة الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والتقدم التكنولوجي لدى العاملين في المجال القانوني، فبدأت الأرقام الحقيقية لهذه الجرائم والخسائر تسجل ارتفاعًا ملحوظًا، فاتجاه الإنسان بسرعة فائقة نحو تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة ودخول الرقمنة في مختلف مناحي الحياة أدى إلى انتشار هذه الجرائم على نطاق واسع، كما أنه من المتوقع أن يتضاعف سوء استخدام الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة وشبكة الإنترنت في مجالات مختلفة للغش والاحتيال والتزوير والكسب غير المشروع على مر السنوات، وبالتالي أخذت أساليب الجريمة تتطور بتطور المجتمع الذي وقعت فيه، فالجرائم الآن أكثر تنظيمًا والمجرمون يستخدمون الوسائل العلمية والتكنولوجية في ارتكاب جرائمهم"(١٩). وتورد فتحية رصاع عددًا كبيرًا من تعريفات الجريمة المعلوماتية في مقالها المعنون بـ "الجريمة المعلوماتية"، فتورد تعريف مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، حيث تبنى المؤتمر تعريف الجريمة المعلوماتية بأنها: "أية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، والجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية"(٢٠).

ومن هذه الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها الأكاديميون والباحثون أنفسهم الجرائم التي تتصل بالملكلية الفكرية. وهناك جرائم إلكترونية لا تقل خطرًا يذكرها الباحث الدكتور البكري، يقول: "إرسال فيروسات مدمرة، سرقة البيانات الخاصة أو إتلافها، التجسس، سرقة المكالمات .. وغيرها من الجرائم"(٢١). ومن أخطر ما أورده الكاتب ما ذكره عن قدرة الجريمة الإلكترونية على عبور الحدود بين الدول، يقول: "لقد أدت شبكة الإنترنت إلى إذابة الحدود الجغرافية بين دول العالم، مما حدى بالبعض أن يطلق عليها "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، فبفضلها لم تعد الجريمة تخضع لنطاق إقليمي محدود، وإنما أصبحت الجريمة تقع في بلد وتمر عبر بلد آخر وتحقق نتيجتها في بلد ثالث أو عدة بلدان. ويحدث كل ذلك في ثوانٍ معدودة، وصارت أكثر من دولة مسرحًا لتلك الجريمة، كما أن الضرر الناجم عنها لا يقع على مجني عليه واحد فقد يتعداه إلى متضررين آخرين في عدة دول، ويتم هذا من خلال نشر المواد ذات الخطر الديني أوالأخلاقي أو الأمني أوالسياسي أو الثقافي أو التربوي مما يتطلب وجود تعاون دولي لمكافحة هذه الجرائم عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية(٢٢). نفهم من هذا أن الإجرام الإلكتروني أصبح معقدًا، وأن مسرح الجريمة هنا غير محدد المعالم، وأن الخطر يتطلب تكاتف الجهود على المستوى الدولي. إذن فقد أصبح المجرم الإلكتروني يختلف عن المجرم العادي، فالأول يتمتع كما يقول رشيد بن فريجة: "بمستوى عالٍ من الفكر والتدريب وكذا الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. فقراصنة الإنترنت لديهم القدرة على إنشاء برامج الفيروسات ونشرها عبر الإنترنت لتدمر قواعد البيانات للمؤسسات والأفراد على حد سواء، وهو شيء خطير؛ فالجريمة المرتكبة قد تضر بلدًا بأكمله"(٢٣). وهنا يمكن أن نضيف أن المجرم الإلكتروني قد لا يكون شخصًا أو مجموعة أشخاص يمارسون أنشطة قد تضعهم تحت طائلة القانون، وإنما قد تكون دولة بأكملها هي الجاني الإلكتروني، كأن تنشر دولة عبر وسائلها الإلكترونية سمومًا إلكترونية تجاه دولة أخرى، فماذا نسمي مسرح الجريمة في هذه الحالة؟ وكيف نحدد المجرمين؟ وكيف تكون المعاينة؟

من هنا اهتم الباحثون بما يسمى الإرهاب الإلكتروني؛ كونه من أخطر الجرائم التي لا يقتصر ضررها على الأفراد، وإنما يمكن أن يسبب خراب بلد بأكمله، فما

(ISSN: 2536 - 9555)

بالك بإرهاب الغرض منه كما يقول الباحثان "تحقيق عدد من الأهداف غير المشروعة مثل إلحاق الضرر بالبنى المعلوماتية التحتية وتدميرها، والإضرار بوسائل الاتصالات وتقنية المعلومات أو بالأموال والمنشآت العامة والخاصة. والإخلال بالنظام العام، والأمن المعلوماتي، وزعزعة الطمأنينة. كما تسعى إلى تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ونشر الخوف والرعب بين الأشخاص والدول والشعوب المختلفة، وتهديد السلطات العام والتنظيمات الدولية وابتزازها. وقد يكون بدافع الانتقام من الخصوم أو جمع الأموال والاستيلاء عليها، أو قد يكون من أجل استقطاب الشباب للانخراط ضمن صفوف تلك الجماعات الإرهابية، أو قد يكون الهدف منها جذب الانتباه والدعاية والإعلان أو إثارة الرأي العام"[٢٤].

وفي باب مهم يقسم الكاتب 'أحمد البكري' مسرح الجريمة إلى أنواع، فهناك مسرح الجريمة المغلق الذي يمكن التحكم فيه بغلقه ومنع الدخول إليه[٢٥]، وهناك مسرح الجريمة المفتوح، وهو المكان الذي لا يُحد بحدود معينة، ويصعب السيطرة عليه نظرًا لسهولة عبث الطبيعة به، وصعوبة منع الناس من ارتياد مثل هذه المسارح، ومن أمثلته الأراضي الزراعية والطرق والشوارع والحدائق وكل الأماكن التي تقع خارج المباني، وخارج الأماكن المبنية بصفة عامة والأماكن المكشوفة. حيث تساعد العوامل الخارجية على طمس الآثار المتخلفة عنه وضياع المعالم الأصلية لمسرح الجريمة[٢٦].

وفي مبحث مهم للباحثين والمحققين بعنوان: مسرح الجريمة وكيف يتم التعامل مع ما يحتويه من أدلة، وأول هذه الطرق للتعامل مع مسرح الجريمة والمحافظة على ما يحتويه من أدلة أن يكون الكشف عن مسرح الجريمة متكئًا على احتياطات علمية دقيقة، ومنها الإبقاء على مسرح الجريمة دون عبث، ثم وصفه بالكتابة والتصوير الشمسي والرسم الهندسي ثم بالاستنتاج والاستدلال، وذلك باستخدام كاميرات دقيقة، ومصابيح ضوئية مختلفة الأحجام وأدوات تحليل كيميائي، ثم يأتي بعد ذلك تحليل الأدوات الرقمية، وتحليل الأدلة السلوكية، وخاصة في تحليل الأدلة القولية التي يتأثر فيها الإنسان– كما يقول الكاتب– "بالمؤثرات النفسية والعصبية والظروف المحيطة بالشاهد التي يكون لها تأثيرها أثناء تأديته للشهادة"[٢٧]. ولكن ماذا لو كان الجناة

أعلى ذكاء من المحققين، وطمسوا معالم مسرح الجريمة أو أحرقوه، أو قاموا بهدم المبنى بعد تفخيخه على سبيل المثال؟

ومن حسن تنظيم هذا الكتاب أن الكاتب الدكتور البكري يخصص فصلاً كاملاً للآثار المادية لمسرح الجريمة بوصفها مصدرًا للمعلومات، وهو فصل كبير فيه الكثير من التفاصيل الدقيقة، وذلك لما لهذه الآثار المادية من أهمية في الوصول إلى الجاني الحقيقي، فالمجرم يترك دائمًا الكثير من الأدلة بعد ارتكاب جريمته وأغلبها مادية مثل الروائح والآثار الجسدية والبيولوجية، وربما بقع الدم، أو مقذوفات وغير ذلك. ولكن الكاتب يركز أكثر على أنواع البصمات وأهميتها، وهو يقسمها إلى أربعة أنواع: بصمات الجثث والبصمات الغائرة والبصمات الملونة ثم البصمات الخفية، ثم دلالة البصمات على تحديد سن الجاني، وعلى معرفة مهنته، وحالته الصحية والمرضية، وفي تحديد النوع أو الجنس، وهناك البصمات الثانوية أو بصمات غير الأصابع، كالأسنان والعين والصوت والأذن والشفاه والمخ والبقع الدموية والمنوية واللعاب والأظافر، ثم تأتي بعد ذلك كله أو فوق ذلك كله البصمة الوراثية التي تُعتبر من أهم ما أنجزه التقدم البشري في مجال البحث الجنائي أو إثبات النسب. فيكفي للوصول إلى البصمة الوراثية نقطة دم صغيرة، بل شعرة واحدة من جسم الشخص المراد، أو نقطة من لعابه.

ثم يأتي الفصل الخامس ليحدثنا الكاتب عن آثار الجسم غير الحيوية وغير البشرية في مسرح الجريمة. والأجسام غير الحيوية مثل الشعر والبول والغائط والقيء والعرق والرائحة، ثم تأتي آثار الأقدام والأحذية ثم الأسلحة وأنواعها. إن الباحث الدكتور البكري لا يترك شيئًا يخص مسرح الجريمة إلا وتناوله بكثير من التفصيل والتدقيق، متكئًا على ما لا يقل عن خمسين مرجعًا ما بين كتاب ورسالة علمية وأوراق عمل وندوات ومراجع أجنبية. إنه عمل موسوعي في مجاله، وستتحقق موسوعيته أكثر حين يصدر الجزء الثاني الذي يُعد له الباحث، وسوف يسعدنا أن نعرضه على القارئ الكريم أيضًا.

عقب استعراضنا لمضمون كتاب "مسرح الجريمة" للباحث الدكتور أحمد البكري لابد أن نشير هنا إلى حقيقة هامه هى أن هذا الكتاب تم أعداده ليكون دليل تتم

(ISSN: 2536 - 9555)

الاستعانة به من قبل الدارسين والمعلمين من طلبة كليات الشرطة وكليات الحقوق والمهتمين بالدراسة الجنائية لمسرح الجريمة ولاثراء المكتبة المصرية والعربية بكتاب يتناول عدد من الموضوعات الحديثة على مسرح الجريمة الدولية كمسرح الجريمة الإرهابية ومسرح الجريمة الاشعاعية ومسرح الجريمة الإلكترونية بالاضافة إلى استخدام بعض الوسائل الحديثة فى كشف غموض الكثير من الجرائم التقليدية، كإستخدام بصمة العين وبصمة الدماغ والقدرة فى الوصول الى الحامض النووى (D.N.A) من أبسط الآثار التى تتخلف عن الجانى كالشعرة أو أثر اللعاب أو بقعة الدماء، ولم يتم أعداد هذا الكتاب فى صيغة درامية، من هنا تأتى أهمية هذا العمل كعمل متكامل يتم من خلاله القاء الضوء على طريقة عمل الخبراء القانونيين سواء من رجال الشرطة أو القضاء داخل مسرح الجريمة وما هى الأدله التى يبحث عنها للاستعانة بها فى كشف غموض الجريمة وتحديد مرتكبيها وتقديمهم للعدالة للقصاص منهم لصالح الطرف الآخر وهو المجنى عليه.

خاتمة

هذا الكتاب، "علم الجريمة"، مهم للباحثين القانونيين، وضباط البحث الجنائي، والشرطة العلمية والتقنية، تناول الكاتب، الدكتور البكري، في جزئه الأول: مسرح الجريمة، عددًا كبيرًا من القضايا المهمة التي ذكرنا أغلبها في هذا العرض، ولدى استعراضنا لكتابات أخرى لمتخصصين آخرين، وجدنا أن كتاب الدكتور البكري أكثر إحاطة بالموضوع، وأكثر تركيزًا على الموضوعات التي تتصل بمسرح الجريمة، وربما كان الدكتور البكري على علم بكثرة المقالات المتفرقة حول مسرح الجريمة، وندرة الكتب حوله، فأراد أن يسد الفجوة، ويشبع حاجة القارئ إلى الإحاطة والشمول. ولكن هل نستطيع أن نقول: إن هذا الكتاب رغم إحاطته بالموضوع، يكفي لتغطية جميع عناصر مسرح الجريمة في المستقبل؟ وهل يمكن أخذ الاحتياطات في مسرح الجريمة حتى لا يتعرض للعبث به؟ ونقصد أن تكون هناك عناصر حماية تساعد المحقق على التعامل اليسير مع مسرح الجريمة.

وفي ضمن توصياتنا في مقالنا هذا نحث الباحث على إفراد فصل لنوع جديد من الجريمة وهو ما يسميه المفكر الجنائي الإيطالي "لويجي فيراجولي" بـ "إجرام السلطة" وهو إجرام يدخل في مجال الجريمة المعاصرة ذات الطبيعة الاستثنائية التي تبدأ من السلطة سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومنها غسيل الأموال، ومافيا الهجرة السرية التي تتاجر بأحلام العاطلين، ومافيا المخدرات، وتدمير البيئة والجرائم ضد الإنسانية، مما يتطلب إصلاح القانون الجنائي الذي بات يعاني من التضخم التشريعي وترهل الأجهزة القضائية وشيوع الحلول الظرفية ذات المنحى الديماجوجي[٢٨].

قائمة المراجع

[١] أدب الجريمة (بدون مؤلف)، مركز العبيكات للأبحاث والنشر، ع ٣٧، ٢٠٢٣، ص: ٤٩. في قصة التفاحات الثلاث" أو "الصبية المغدورة" التي تروي تفاجؤ الخليفة هارون الرشيد بجثة فتاة في صندوق حصل عليه، فيكلف وزيره بالعثور على القاتل ويمهله ثلاثة أيام إلا سيكون مصيره الإعدام، وقبل انتهاء المهلة يُعرف شخصان بقتل الفتاة، ويكون أمام الوزير فرصة أخرى لثلاثة أيام ليحدد المذنب المفقود الذي يصادف أن يكون خادمه.

[٢] هند نجيب، الجرائم المستحدثة وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مج ٦٦، نوفمبر ٢٠٢٣، ص: ١.

[٣] الدكتور أحمد البكري، علم الجريمة ج١، مسرح الجريمة، ص: ٧.

[٤] محمد العربي مشرق، اشتغال الشرطة العلمية والتقنية بمسرح الجريمة، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع ٤٩، ٢٠٢٢، ص: ١٣٤– ١٣٥.

[٥] محمد العربي، ص: ١٤٧.

[٦] محمد محمد عنب (عميد دكتور)، الجوانب العلمية والفنية للممارسات الشرطية في مسرح الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، مج١، ع١، ١٩٩٢، ص: ٢٢٨.

[٧] أماني فتحي موسى رجب، الفاعليون في مسرح الجريمة، مجلة القانون المغربي، دار السلام للنشر، ع ٤٤، ٢٠٢٢، ص: ٢٢١.

[٨] كرار براق طالب، "دور مسرح الجريمة في تحديد شخص الجاني، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، جامعة ميسان، مج ٦، ملحق، ٢٠٢٤، ص: ١٦٢٣.

[٩] حسن إلياس محمد، جغرافية الجريمة: دراسة مفاهيمية، مجلة آداب النيلين، جامعة النيلين، كلية الآداب، ٢٠١٨، مج٣ ع٣، ص: ١٣٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

(١٠) محمد مدحت جابر، "مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج ٣٠،ع١، ٢٠٠٢، ص: ٨٨.
(١١) هوزان حسن محمد، مراقبة الشريك في مسرح الجريمة من بعد باستخدام كاميرات المراقبة، دراسات مقارنة في ضوء المادتين ٤٨/ ٣، ٤٩، من قانون العقوبات، كلية القانون الكويتية العالمية، ٢٠٢٢، مج ١٠، ع ٣٠، ص: ٤٤٥.
(١٢) هوزان حسن، ص: ٤٤٥.
(١٣) الدكتور البكري، ص: ١٢.
(١٤) الدكتور البكري، ص: ٥٣.
(١٥) الدكتور البكري، ص: ٦٣.
(١٦) آيت حمودة، البحث والتحري الجنائي في مسرح الجريمة الإلكترونية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مج ٧، ع١، ٢٠٢٣، ص: ١٨١.
(١٧) آيت حمودة، ص: ١٨١.
(١٨) أحمد بهاء الدين، مجلة العربي، ع ٢٧٧، ديسمبر ١٩٨١، ص: ١٢.
(١٩) هند نجيب، المجلة الجنائية القومية، مج ٦٦، ع ٣ ، ٢٠٢٣، ص: ٢.
(٢٠) فتحية رصاع، الجريمة المعلوماتية، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، ج ١٠١، ٢٠١٦، ص: ٥٨٩.
(٢١) الدكتور أحمد البكري، ص: ٥٥.
(٢٢) الدكتور أحمد البكري، ص: ٥٥– ٥٦.
(٢٣) رشيد بن فريجة، التحري الجنائي في مسرح الجريمة الإلكترونية، جامعة القدس المفتوحة، ع ٤٢، ٢٠١٧، ص: ٥٨.
(٢٤) أيمن أحمد الكريمين، رامي عبد الحميد المجالي، مجلة كلية الشريعة والقانون، بتفهنا الأشراف، جامعة الأزهر، دقهلية، ع ٢٠، ج١، ص: ٥٢٨– ٥٢٩.
(٢٥) أحمد البكري، ص: ٦٣.
(٢٦) أحمد البكري، ص: ٦٥.
(٢٧) أحمد البكري، ص: ٨١– ٨٢.
(٢٨) انظر الرابط: https://www.ajnet.me/opinions/2005/7/19/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-2